



PROVISIONAL

A/31/PV.74
24 November 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والسبعين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس :

السيد اميراسنغ

(سرى لانكا)

ثم :

السيد فلورين م. فلورين

(الجمهورية الديمقراطية الالمانية)

(نائب الرئيس)

— مواصلة النظر في البند (٢٧) : قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ؛

(ب) تقرير الأمين العام .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية ، كما ينبغي ارسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room IX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، فان التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

76-70439/A

عقدت الجلسة في الساعة ١١ / ٠٠

مواصلة نظر البند ٢٧ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/31/35)

(ب) تقرير الأمين العام (A/31/271)

السيد بولوم (جمهورية لار الديمقراطية الشعبية) (الكلمة بالفرنسية) : مما
يشرف الميثاق ، الذي يعتبر أساس وجود الأمم المتحدة ، ومن المشجع كذلك ، أن الأمم المتحدة ،
بالرغم من المناورات والمحاولات التي بذلت منذ قرابة ربع قرن ، من قبل الامبريالية والاستعمار
والاستعمار الجديد ، والعنصرية والصهيونية التوسعية ، من أجل استغدام منصة الجمعية العامة ،
والهيئات الأخرى للأمم المتحدة ، لتشويه الحقائق ، وخلق صوت حكمة الشعوب المضطهدة ، وحكمة
شعوب العالم الثالث الأخرى ، مما حاول المساس بسمعة حركات التحرر الوطنية ، والمطالب الشرعية
العادلة لأغلبية شعوب العالم ، أقول انه مما يشرف الميثاق ومن المشجع كذلك أن تدرس الجمعية
العامة مصير الشعب الفلسطيني الباسل ، وأن تعطى لهذه المسألة الطابع الأساسي والأولوية في
البحث عن حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط .

ان منظمة الأمم المتحدة ، والعالم بوجه عام ، لم يزد فحسب وعيها بهذه القضية أكثر
من ذي قبل ، بل انهما يقرا - دون لبس - ان القضية الفلسطينية ، أو بعبارة أخرى مسألة الممارسة
الحقيقية الفعالة لحقوق الشعب الفلسطيني المقدسة غير القابلة للتصرف ؛ هي في صميم تسوية مشكلة
الشرق الأوسط ، وتشغل مركز الصدارة فيها ، ولكن للأسف ، طالب الأمر أربعة حروب قتالة نتجت
عنها خسائر ، دون داع ، في الأرواح البشرية والممتلكات الجانبية من كلا الطرفين ، وخاصة ثلاثين
عاما من الآلام البدنية والمعنوية ، والحرمان ، والذل الذي عانى منه الشعب الفلسطيني دون ذنب .
فقد حكمت عليه - بقسوة - المناورات الخادعة للاستعمار ، والاستعمار والصهيونية التوسعية ، بمصير
قاس لم يعرفه أي شعب آخر ، ان حرم الشعب الفلسطيني من وطنه ، لصالح من أعتدى عليه .

لا يمكن لمنظمة الأمم المتحدة ، التي تحمل المثل العليا للعدالة والانصاف ، ولا يمكن
للعالم أن يفلقا عيونهما عن هذا الظلم الفادح الخطير . وأكثر من ذلك ، فان هذا الظلم يعتبر ،

في الواقع ، شيئاً ثقيلاً على ضمير كافة الشعوب . ولقد آن الأوان لمنظمتنا أن تصلح الخطأ الذي ارتكب ، وذلك بجعل الشعب الفلسطيني يتمتع — من جديد — بدافاة حقوقه الوطنية الأساسية .

ان المشكلة الفلسطينية مشكلة قديمة ؛ عمرها هو عمر منظمة الأمم المتحدة نفسها ، ولا يريد وفد بلادى أن يسترسل في الحديث طويلاً ، عارضاً تاريخ هذه المشكلة ، التي وصفت عدة مرات من قبل متحدثين كثيرين سبقونا على هذه المنصة ، وتكلموا في محافل أخرى تابعة للأمم المتحدة . وتعرف الشعوب المحبة للسلام والعدالة ، في العالم وبطريقة عامة شعوب العالم أجمع ؛ نشأة هذه المشكلة ونتائجها المأساوية . ومن المبعث أن نحاول ، عن طريق مناورات للدعاية السخيفة ، أن نخدع الرأي العام العالمي ، كما جرت محاولة ذلك خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية . فقد جرت محاولة الإبقاء على أكانذيب تعقد حل مشكلة الشرق الأوسط ، وبشكل خاص المشكلة الفلسطينية . لقد كانت القضية الفلسطينية دائماً هي السبب في الأوضاع التي ساد فيها التوتر هذه المنطقة من العالم ؛ ومن ثم فيجب أن تكون في لب كل حل لسلم عادل دائم بين إسرائيل ، وجيرانها .

ولا يمكن التوصل الى حل غير ذلك ، ان لا يمكن بتاتا ، أن يكون لشعب أى وضع أو أى اعتبار يجاوز حقه في أن يمارس ؛ وعلى نحو فعال ؛ حقوقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة ؛ والحق في أن يكون له وطن ودولة خاصة به .

ان الشعب الفلسطيني لم يخرج من الظلمات ، وهو ليس ثمرة لانشاء دولة مصطنعة بل هو وحدة سياسية قانونية تاريخية ، مثله في ذلك مثل الشعوب الأخرى في الشرق الأوسط . ان للشعب الفلسطيني تاريخاً عريقاً ؛ يمتد عبر آلاف السنين ، انه شعب باسل ، كافج ؛ وهو يناضل نضالاً عنيداً لكي يجعل قضيته تنتصر . انه يناضل بمراس ، لكي يجعل قضيته تنتصر ، ذلك لأن قضيته هي قضية كافة حركات التحرر الوطنية ، وكافة قضايا الشعوب المحبة للسلام ، والانصاف .

لقد حظى نضال الشعب الفلسطيني ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الحقيقية بتأييد ومساعدة قويتين من قبل العالم الثالث ، والدول غير المنحازة ، والدول الاشتراكية ، وغيرها من الدول المحبة للعدالة . ويزيد هذا التأييد والدعم يوماً بعد يوم ، ويتسع نطاقهما مما يقوى — أكثر فأكثر — وضع منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد الوطني ، وعلى الصعيد السياسي الدولي .

والواقع ، أن منظمة التحرير الفلسطينية قد حظيت باعتراف كافة دول حركة عدم الانحياز ،

(السيد بولوم ، جمهورية
لاو الديمقراطية)

والتي هي في الواقع عضو يتمتع بكامل الحقوق في هذه الحركة . كما أنها عضو أيضا في مكتب التنسيق . ومن ثم ، فهي تلعب دورا فعالا في هذه الحركة . وفي الأمم المتحدة ، فإن سمعتها وهيبتها والتأييد الذي تلقتة يتزايد على نحو مرموق ؛ وخاصة منذ اقرار الجمعية العامة للقرار ٣٦٣٢ (د-٢٩) في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، الذي يحدد - بكل وضوح - الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

لقد سارت الجمعية العامة في طريقها ، من أجل تصويب الظلم الذي عاناه الشعب الفلسطيني فاتخذت في دورتها الثلاثين قرارين هما القرار ٣٣٧٥ (د-٣٠) الذي تطلب فيه الجمعية - من منظمة التحرير الفلسطينية بأن تدعى للمشاركة في كافة الجهود ، والمداولات والمؤتمرات بشأن الشرق الأوسط ، التي تدور تحت رعاية الأمم المتحدة ، على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى . والقرار ٣٣٧٦ (د-٣٠) ، الذي انشأ لجنة سميت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وهي تتكون من عشرين عضوا من بينهم بلادي ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية . ويدل وجودنا في هذه اللجنة على تضامننا النضالي ، وعلى تأييدنا الذي نقدمه - بكل اصرار - للشعب الفلسطيني ، ولكافة الشعوب العربية الأخرى ، في نضالها للقضاء على بقايا العدوان الامبريالي الصهيوني .

ان اسم هذه اللجنة التي أنشئت بموجب القرار ٣٣٧٦ (د - ٣٠) له دلالة ، فأول مرة قررت الأمم المتحدة أن تقوم بالعمل ، وكانت خطوة هامة ، بل وكانت خطوة أولى ، وان مهمة اللجنة تتركز في اعداد برنامج لكي يمارس الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف ، كما حدد ذلك في القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) والواقع أن تلك الحقوق هي تقرير المصير ، والاستقلال والسيادة ، وحق عودة الفلسطينيين الى بلادهم ، واستردادهم لممتلكاتهم ، وان هذه الحقوق ترتبط ببعضها — ارتباطا وثيقا ، على الرغم من أنها توجد على مستويات مختلفة ، والواقع أن ذلك يتعلق بالحق — وق الكاملة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير بدون أى تدخل أجنبي ، وحقه في الاستقلال والسيادة ، ومن جهة أخرى حق كل فلسطيني على حدة في العودة الى دياره وفي استعادة كافة ممتلكاته التي حرم منها .

ولا يمكن أن يشك أحد في شرعية حقوق شعب فلسطين الأسرائيل ومن يحميها ، وان اسرائيل ومن يحميها لمخطئان في ذلك . ولكن يجب أن نؤكد بوضوح أنه فيما يتعلق بحق العودة ومبدأ — التعويض ، فان اسرائيل قد اعترفت بذلك صراحة عندما وافقت على القرارات (د - ١٨) ، (د - ٢) ، (١١٤) (د - ٣) ، (٢٧٣) (د - ٣) للجمعية العامة . والواقع أن حق العودة الذي لا يخضع لأى شرط قد نص عليه بوضوح في القرار ٢٣٧ (١٩٦٧) لمجلس الأمن ، الذي وافق عليه أعضاء المجلس — بالاجماع .

وعندما قامت اللجنة باقتراح برنامج للعودة على مرحلتين في تقريرها المعروف الآن على الجمعية العامة ، فان هذه اللجنة التي تدعو الى أن يمارس الشعب الفلسطيني حقوقه — القابلة للتصرف ، قد أخذت في الاعتبار القرارات السابق ذكرها ، والواقع أنه في كافة مراحل تحقيق الخطة المعدة ، فان منظمة الأمم المتحدة على نحو مباشر أو عن طريق وكالاتها المتخصصة ، تبدو أنها هي خير من يستطيع الاشراف على ممارسة تلك الحقوق غير القابلة للتصرف ، وهذا الدور المحدد للأمم المتحدة ، في هذا الصدد ، يتواءم كلية مع التطلعات العميقة للشعب الفلسطيني ، ومع تطلعات كافة شعوب ودول المنطقة وهي تطلعات لا تقل عمقا عن تطلعات الشعب الفلسطيني . ومن ثم فانه لصالح كافة الشعوب ، وكافة دول المنطقة أن تسهل ، وأن تتعاون ، وأن تتوخي تنفيذ هذه الاقتراحات وخاصة ما يتعلق باعادة توطين اللاجئين ، واستقرارهم من جديد

في ديارهم ، والنهوض الاقتصادي ، والاجتماعي بهم ، ودفع تعويض كاف عن ممتلكات من يقررون عدم العودة الى ديارهم السابقة . ولتسهيل تلك العودة فمن الضروري أن تخلي اسرائيل كافة الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، وفي هذا الصدد ليس أخطر بالنسبة لمستقبل العلاقات الدولية ، وخاصة بالنسبة لأمن اسرائيل نفسها ، فليس هناك ما هو أخطر من تجاهل مبادئ القانون الدولي الراسخة ، فيما يتعلق بعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة ، وان الاحترام الدقيق لهذا المبدأ الذي أكد عليه في الميثاق ، وفي قرارات كثيرة للأمم المتحدة لامدوحة عنه بالنسبة لكافة أعضاء المنظمة ، وبالأحرى بالنسبة لاسرائيل التي تدّين بمولدها للأمم المتحدة . وما من اعتبار مهما كانت طبيعية ، يمكن أن يعتمد عليه لتبرير استمرار اسرائيل في احتلال أراضي الدول الأخرى .

كما أن اسرائيل لا يمكن أن تدعي أن لها أية سيادة على أى شبر من الأراضي التي احتلتها منذ سنة ١٩٦٧ ، ومن ثم فان اسرائيل يجب أن تتخلى وفقا للقرارات المتعلقة بذلك والصادرة عن الأمم المتحدة ، عن اقامة مستوطنات استعمارية جديدة ، ويجب عليها أن تزيل المستعمرات التي أقامتها ، وأن تحترم بدقة أحكام اتفاقية جنيف الصادرة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٤٩ . تلك هي الشروط الأساسية لتسوية المشكلة الفلسطينية التي سوف تؤدي الى انشاء سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

ان بلدي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قد تعرضت لأسوأ عدوان من قبل الامبريالية ، والاستعمار والاستعمار الجديد ، وقد استعادت كلية الآن استقلالها ، والسلام والوحدة والحرية ، والكرامة ، ومن ثم فهي تؤيد بقوة النضال العادل لشعب فلسطين من أجل أن يمارس كلية حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف . وان بلدي الذي مرّ بتلك التجربة ، تجربة النضال المبررة ، يؤمن بأن كل نضال في خدمة قضايا عادلة سيكلل بالنصر ان عاجلا أو آجلا ، ومن ثم فلا بد لكفاح الشعب الفلسطيني من أن ينتصر ، ولكن الانتصار عن طريق النضال المسلح ، يتطلب تضحيات جسيمة ، وهو في الواقع ليس الحل الوحيد لتحقيق التطلعات الوطنية ، بل هناك أيضا مزايا الحوار ، ولكن لكي ينعقد الحوار ، فانه يجب أن يقل الأطراف في النزاع أن يجلسوا معا الى مائدة المفاوضات . وفي هذا الصدد ، فان اسرائيل يجب أن تخرج عن موقف الصلف والتعنت من جانبها ، ازاء منظمة

التحرير الفلسطينية ، ويجب أن تعاملها على قدم المساواة كطرف حقيقي في الجهود الرامية إلى إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

ان اسرائيل منذ نشأتها قد ارتكبت ثلاثة حروب عدوانية ، وعانت صدمة حرب تحريرية—قام بها خصومها ، فيجب عليها أن تفهم أنه من المصالح السامية لشعبها الذي عانى في الماضي من ظلم خطير أن تحرك الموقف ، وأن تدخل بعزم وواقعية في جهود البحث عن حل لمشكلة الشرق الأوسط . فليس التحدي الدائم للمبادئ الأساسية للقانون وللقيم الأخلاقية الدولية ، ولقرارات الأمم المتحدة ، وليس تجاهل الحقوق المقدسة غير القابلة للتصرف للشعوب الأخرى ، وأعني بهما الشعب الفلسطيني ، ليس ذلك هو الذي سيضمن لاسرائيل أمنها الذي تحرص عليه كل الحرص .

وعلى كل حال لقد آن الأوان لمنظمتنا لكي تصحح أكبر ظلم عانى منه شعب فلسطين . والواقع أننا قد تأخرنا كثيرا في تصحيح هذه الأوضاع مما يدفع الشعب الفلسطيني كل يوم الى أشد اليأس ولكن يجب أن نعمل ، ولو متأخرين ، فهذا أفضل من عدم العمل ، ومن ثم فان وفد بلادى يؤيد ، مع الدول الأخرى ، الاقتراحات التي وردت في تقرير اللجنة المدنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف حتى يمكن إقامة سلام عادل في الشرق الأوسط ، وحتى يرد للشعب الفلسطيني الشهيد وطنه ، ولالأمة الفلسطينية دولتها ، وهي الدولة الفلسطينية ذات السيادة .

السيد ألكون (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : منذ انشاء منظمنا ، فان مشكلة فلسطين صاحبنا دائما ، وكان لها أثر على نشاطنا ، وفي اشكال كثيرة ، اثرت على عمل هــذه المنظمة وبصورة خاصة الجمعية العامة . ومع ذلك ، فان النظر في هذه القضية وفي هذه المناسبة ، يأتي في وقت وفي ظروف تختلف اختلافا جذريا عن تلك التي اتسمت بها في الماضي . فهذه هي المرة الاولى ، التي تجرى في موقف يسمح للجمعية العامة ان تسهم اسهاما حقيقيا في تسوية احدى المشاكل المعقدة والملحة بالنسبة للأمم المتحدة .

وخلال عقود كثيرة ، فان مشكلة فلسطين طرحت امامنا في المنظمة ، ومع ذلك ، فان الأمم المتحدة لم تعالجها في ظروف مواتية . ان الفلسطينيين ظهروا ثم اختفوا اثناء مناقشاتنا ، بعد أن حولوا الى لاجئين . فاذا نظرنا الى الآثار الانسانية لمشكلتهم القومية الخطيرة ، وهي جوهر البند الذي ندرسه الان ، نراهم قد ظهروا بشكل مؤقت وبطريقة غير مباشرة في مناقشاتنا العامة المتصلة بالشرق الاوسط .

ومع ذلك ، ومنذ الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، عندما اقرت القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) الذي اعترف واكد حقوق هذا الشعب غير القابلة للتصرف ، فان الأمم المتحدة بدأت مرحلة جديدة في دراسة هذه المشكلة ، التي انتهت في العام الماضي باتخاذ القرار ٣٣٧٦ (د - ٣٠) الذي انشأ اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . والان فان الجمعية العامة تبحث نتائج اعمال اللجنة التي شكلت في العام الماضي .

فأولا وقبل كل شيء ، نود أن نعلن تجربتنا ازاء عمل هذه اللجنة ، تلك التجربة التي اقتنعنا بأن كل الذين ساهموا في أعمالها تحت الرئاسة الفعالة والماهرة للسفير فال ، قد بذلوا جهدا جادا وسليما نحو تقديم اقتراح الى هذه الجمعية يهدف ، من ناحية ، الى ان يتواءم مع القرارات سالفه الذكر ، ومن ناحية اخرى ، يعكس رأى الاغلبية الساحقة في هذه المنظمة ، ويشكل جهدا ووسيلة فعالة وعملية للأمم المتحدة ، بغية تمهيد الطريق لتسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية . اننا نعتقد أن اللجنة قد نجحت في تلبية هذه التطلعات ، وان برنامج العمل المقدم الى الجمعية عبارة عن سلسلة من الاجراءات العملية الواضحة التي تتمشى مع معايير القانون الدولي ،

والتي تتفق والقرارات المختلفة التي اتخذتها الجمعية . وقد جاء فاسلوب عمل للمنظمة يعمل على تشجيع الممارسة الفعالة لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في ظروف سلمية . وبالتالي ، فاننا نؤمن بأن البرنامج الذي اقترته اللجنة الخاصة ، والقرارات التي سوف تتخذها الجمعية في هذا الشأن الان ، سوف تكون ذات مغزى تاريخي . وهذا يمكن ان يضع الامم المتحدة في موقف يسمح لها بتصويب المرحلة التي تجاهلت فيها هذه المنظمة ، الحقوق الاساسية لهذا الشعب ، وارتكبت ازاءه ظلما فادحا ، وبالتالي سوف تكون فرصة مواتية للأمم المتحدة ان تصحح الظلم الذي ألحقته بهذا الشعب . وستكون ايضا فرصة للأمم المتحدة ان تنقذ سمعتها وسلطتها المعنوية .

ان حقوق الشعب الفلسطيني التي اوضحتها هذه الجمعية العامة هي نفس الحقوق التي يعترف بها المجتمع الدولي لكل دولة ، اى حق تقرير المصير دون أى تدخل اجنبي ، والحق في ممارسة السيادة والاستقلال القوميين على ارض كل دولة .

يجب علينا ان نتذكر انه عند ما تضطلع الجمعية ببحث قضية فلسطين على الاسس الجديدة التي ارستها الدورة التاسعة والعشرين ، فهي انما تنغل ذلك في وقت يشهد فيه العالم انهيار الاستعمار والعنصرية في كل مكان ، في وقت لا يمكن فيه استمرار تجاهل حقوق اى شعب غير القابلة للتصرف للسيطرة على مصيره ، وتقرير ذلك المصير بحرية ، وحصوله على المساعدة المقابلة من الأمم المتحدة ، للتمتع بهذا التطلع العالمي .

وفي هذا المقام ، اننا واثقون ان برنامج العمل الذي اقترحتة اللجنة ، سوف تؤيده الجمعية وتقرّه ، وأن هذا يعني ويمثل خطوة هامة نحو تدعيم السلم والأمن الدوليين ، ونحو النهوض بتسوية سلمية لمشكلات الشرق الأوسط والتي قيل بشأنها أن مشكلة فلسطين هي لبّ المعضلة .

وبالتحديد فهي الجانب الرئيسي لأزمة الشرق الأوسط ، ونظرا للاتفاق العام في جميع أنحاء العالم بشأن مضاعفة الجهود الرامية الى تسوية هذه الأزمة ، فاننا نعتقد أن الوقت قد حان للجمعية العامة أن تتخذ القرارات المناسبة ، كي تستمر دراسة قضية فلسطين في المضي في نفس الاتجاه ، ولكي نضمن في المستقبل ، أن منظماتنا تستطيع أن توضح ليس فحسب الحقوق القومية لهذا الشعب ، وليس فقط انها تستلعب رسم برنامج يهدف الى ممارسة هذه الحقوق في المستقبل ، ولكن لكي تقرر أيضا الاجراءات اللازمة لضمان الممارسة الفعالة والحقيقية لهذه الحقوق .

اننا مقتنعون بأنه في هذا الوقت ، سوف تقرّ الجمعية العامة ، توصيات اللجنة ، وكذلك قرارات أخرى ، سوف تسمح لنا في العام القادم ، بأن نولي اهتمامنا لهذا الموضوع ، وأن نستمر في اتباع المنهج العادل الذي تم تحديده في الدورة التاسعة والعشرين .

ان الكثير من المتحدثين الذين سبقوني ، قد شددوا على الصفة العالمية لقضية فلسطين ، وقد شددوا على الصلات بين هذه المشكلة ، وبين التطلع العام لشعوب العالم الثالث ، وإلى التحرر الاقتصادي والسياسي . ان قضية فلسطين بالتأكيد هي مشكلة تستحق الأولوية بالنسبة للعالم الثالث ، فبالنسبة لشعوب افريقيا ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية ، فان الأمر واضح ، وهو أن كفاح الشعب الفلسطيني لممارسة حقوقه جزء لا يتجزأ من كفاحه من أجل حقوقه واستقلاله .

ان هذا الرأي ، انعكس بوضوح في القرارات التي تم اقرارها في هذا الصدد في مؤتمر القمة الخامس للبلدان غير المنحازة ، الذي انعقد في كولومبو ، سرى لانكا ، في شهر آب/أغسطس الماضي . وفي ذلك المؤتمر قامت البلدان غير المنحازة من خلال أعلى ممثليها ، باعادة تأكيد تأييدها الدائم للشعب الفلسطيني ، وطلبت من منظماتنا ، أن تتخذ الاجراءات ذات الصلة بالموضوع والتي هي في صالح حقوق هذا الشعب . فضلا عن ذلك ، عبرت تلك البلدان غير المنحازة بشكل رمزي عن تأييد الدول غير المنحازة لقضية فلسطين ، عن طريق انتخاب منظمة التحرير الفلسطينية ، في اللجنة التوجيهية لهذه الحركة .

ان منظمة التحرير الفلسطينية في السنوات الأخيرة قد حظيت باعتراف واسع النطاق على المسرح الدولي ، وان هذا واضح وجلي بالنسبة للدول النامية ، وفي رأيهما أنه لا يحق لأحد أن يمثل الشعب العربي الفلسطيني غير منظمة التحرير الفلسطينية ، وأن هذه المنظمة يجب أن تشترك على قدم المساواة مع باقي الأطراف ، في أية مناقشات أو مفاوضات حول مشكلة الشرق الأوسط .

هناك جانب واحد في تقرير اللجنة ، نود أن نركز عليه أمام هذه الجمعية . لقد أوضح تطور مناقشات قضية فلسطين ، ان هذه القضية قد تخطت عراقيل وعوائق كثيرة خلال السنوات الماضية وان تسوية هذه المشكلة تواجه صعوبات كبيرة وحادة ، ليس بسبب أن المبادئ التي يجب تطبيقها صعبة التحديد ، وليس بسبب أن المجتمع الدولي يشك في أن الحق في الاستقلال وتقرير المصير يمكن أن يستخدم بشكل تمييزي ، وألا يطبق على الشعب الفلسطيني ، ولكن لسلسلة العناصر الاقتصادية والسياسية المتصلة بالموضوع ، والتي تتصف بها سياسة الإمبريالية في المنطقة ، تلك السياسة التي تستخدم دولة إسرائيل كأداة للتغلغل والسيطرة على الشعوب العربية ، وقد وقع الشعب الفلسطيني كضحية أولى لهذه السياسة .

ان هذا يوضح لماذا يواجه الشعب الفلسطيني ، ليس المحنة القومية التي لحقته خلال تاريخه فحسب ، ولكنه يواجه أيضا الحملة العدائية ، تلك الحملة التي تحاول تشويه هدفه الحقيقي وعزله عن باقي القوى التقدمية ، والتي تحاول تجاهله كعنصر في أية تسوية أو حل لمشكلات الشرق الأوسط .

ان وفد بلادى يعتقد بأن احدى المهام الرئيسية التي يجب على الامم المتحدة أن تضطلع بها في المستقبل هي أن نلغي الضوء على الطبيعة الحقيقية لمشكلة فلسطين ، ويعتبر تقرير اللجنة اداة مفيدة في هذا المقام ، ولتعبئة القطاعات المختلفة من رأى العام العالمي لردع أى عمل ضد الشعب الفلسطيني . ان عملية التعبئة هذه — وهذا واضح — ضرورية في البلاد التي تسمى بالعالم الغربي والتي تعتبر العون الرئيسي لاسرائيل .

نود أن نختتم بياننا بتأكيد تأييد وتضامن حكومتى مع شعب فلسطين ومع منظمة التحرير الفلسطينية ، كما نود أيضا أن نرحب ونحيي في هذه القاعة ممثلي هذه المنظمة برئاسة السيد قدومي ، ان وجودهم بيننا عند نظر قضية فلسطين علامة سوف يؤيدها التاريخ في المستقبل ، عندما يحتل ممثلو الشعب الفلسطيني مكانهم اللائق في المجتمع الدولي ويرفعون أصواتهم حرة من أى عائق أو قيد — ضغوط أجنبية كمثليين حقيقيين لشعب باسل يفرض علينا الواجب الحتمي أن نتخذ القرارات المناسبة لتأييد جهودهم القومية .

السيد ماربونغ (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان موقف اندونيسيا ازاء مشكلة الشرق الأوسط قد تم توضيحه في مناسبات عديدة ، ولهذا السبب لا أعتقد أنه من الضروري بالنسبة لوفد بلادى أن نكرر هذا الموقف ، وهو موقف يقوم على تأييدنا الثابت للقضية العربية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وبالتالي سوف أقصر ملاحظاتي على التطورات الأخيرة التي تؤثر في فلسطين . وقد شرف وفد بلادى أن يشترك في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وقد قدم رئيس اللجنة تقريرها الى الجمعية العامة وناقش توصياتها بالتفصيل . ان التقرير يمثل في رأينا تناولا عمليا وواقعا لمشاكل الشعب الفلسطيني ، وفي الوقت ذاته يحترم مصالح الأطراف المعنية في المنطقة . ان التوصيات والاقتراحات القيمة التي قدمتها اللجنة اذا تم تنفيذها فسوف تشكل خطوة أولى ولكنها هامة نحو تسوية هذه المشكلة طويلة الأمد .

لقد ناقش مجلس الأمن في شهر حزيران / يونيه الماضي توصيات اللجنة الواردة في التقرير رغم أنه لم يقر هذه التوصيات نظرا لصوت سلبي لأحد الأعضاء الدائمين ، ان القبول العام الذي حظت به يؤكد سلامة هذه التوصيات وتأييد المجتمع الدولي لها .

وأود أن أشير الى بعض السمات الرئيسية لمشكلة هذه التوصيات .

ان المجتمع الدولي لا يقبل أن يعاني شعب من شعوب البشرية من الحرمان والعيس فس — في معسكرات اللاجئين . ان السلم الدائم في الشرق الأوسط لن يتم تحقيقه طالما حرم الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف ، وحرية الأساسية . وبالتالي توصي اللجنة بتيسير عودة الشعب الفلسطيني الى دياره وممتلكاته دون ربط المشكلة بأية قضية اخرى .

ان حق عودة الشعب الفلسطيني يجب أن يعترف به وينفذ دون تأخير ، كما ورد بصفة خاصة في القرار ١٩٤ (د - ٣) وقرار مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧) . لقد أوصت اللجنة في المرحلة الأولى بتسوية هذه المشكلة ، وأن هؤلاء اللاجئين الذين تركوا فلسطين في أعقاب حرب ١٩٦٧ يجب أن يسمح لهم بفرصة العودة السريعة الى ديارهم . ان مثل هذه العودة يمكن أن تبدأ في العام القادم ، ان المرحلة اللازمة لاعداد الترتيبات اللازمة يمكن أن تتم . وفي هذا الصدد فان موارد الصليب الأحمر ووكالة الاغاثة يجب أن تستخدم لتسهيل عودة اللاجئين .

ان وفد بلادى يرى ضرورة توفير دور موسع للامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . ان هذا سوف يكون سليما ليس فقط للنهوض بتسوية للقضية العامة ، ولكن أيضا لتسهيل المرحلة الانتقالية التي سوف تتبع ذلك حتما ، وتتبع تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة .

ان هذا الدور قد يتضمن انشاء جهاز خاص للامم المتحدة ، مثل القوات المؤقتة لحفظ السلام ، لتسهيل المرحلة الانتقالية . ان المنظمات الاقليمية تستطيع أيضا أن تقدم اسهاما ملحوظا في هذه العملية عن طريق اعادة تجديد جهودها من أجل السلام ، مهما كانت الشكليات فان كيانا فلسطينيا مستقلا ينبع من الحق المقدس لتقرير المصير سوف يشكل عنصرا لا غنى عنه في اقامة سلام دائم ف — المنطقة .

ان الامم المتحدة في قراراتها ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ، ٣٣٧٦ (د - ٣٠) قد اعترفت بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، والاستقلال والسيادة القوميين . انه من الضروري في رأى وفد بلادى أن يجدولا زمنيا يجب اعداده ينص على انسحاب القوات الاسرائيلية من كافة الأراضي العربية التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ .

ان وفد بلادى يعترف بأن التسوية الدائمة يجب أن تأخذ في الاعتبار ، بشكل كاف ، الحقوق والتطلعات المشروعة لكافة الأطراف في المنطقة . ان كافة الدول في المنطقة لها حق في الوجود ، وفي العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعتز بها . ولبلوغ هذا الهدف فانه من الضروري أن توافق اسرائيل على أن تفاوض دون شروط مسبقة .

ان وفد بلادى مقتنع بأن الوقت الحالي وقت موات لاستئناف مؤتمر جنيف على أساس المشاركة المتساوية لكافة الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . وبغية الحفاظ على الدفعة نحو التسوية الشاملة ، فانه من الضروري أن تقوم القوتان الأعظم بتحديد الطرق والوسائل لاستئناف المؤتمر في أقرب فرصة ممكنة وحسبما ورد في توصية اللجنة ، فان على المؤتمر أن يصوغ الاجراءات التي تؤدي الى تسوية شاملة لقضية الشرق الأوسط ، وبالتالي لاقامة سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط . وانتظارا للحل الدائم ، فانه من الضروري أن تمتنع اسرائيل عن اقامة مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة ، وأن تكف عن تغيير خصائصها الطبيعية ، وهيكلها الديموغرافي والتأسيسي ، وكذلك سائر الأوضاع في المناطق المحتلة . ان مدينة القدس المقدسة يجب أن تعاد الى السلطة العربية ، ويجب أن تلغي اسرائيل كافة التدابير التي اتخذتها لتغيير وضع وخصائص هذه المدينة . ان الامتثال الى البيان الذي اتفق عليه مجلس الأمن في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ سوف يخلق الظروف المواتية لانجاز مزيد من التقدم ويمثل فرصة يجب ألا تضيع . ولهذا الهدف ، وانتظارا لانسحاب اسرائيل من المناطق العربية المحتلة ، فان كافة الحكومات يجب أن تتقيد باحترام كافة قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذا الموضوع ، وبصفة خاصة اتفاقية جنيف لحماية المدنيين .

ان وفد بلادى يأمل باخلاص في أن الجمعية العامة سوف تؤيد اقتراحات اللجنة من أجل النهوض بتسوية هذه المشكلة المعلقة . كما يأمل وفد بلادى كذلك أن تتعاون كافة الأعضاء في تنفيذ التدابير التي توصي بها الجمعية اعمالا لمقترحات اللجنة ، أن ذلك قد يشكل خطوة أولى نحو حل قضية فلسطين . لقد اعترف المجتمع الدولي منذ وقت طويل - من خلال الأمم المتحدة - بأن قضية فلسطين ذات أهمية رئيسية بالنسبة لحل أزمة الشرق الأوسط . وفي هذا الاطار يشعر وفد بلادى أن الجمعية العامة يجب أن تستخدم صلاحياتها المنصوص عليها في المادتين ١٠ ، ١١ من الميثاق من أجل تأييد التوصية التي تم اقرارها بالاجماع من اللجنة .

السيد سلام (اليمن) : تمر سنة بعد أخرى ومأساة شعب فلسطين تزداد حدة وتعقيدا ، نتيجة لرفض اسرائيل الانصياع لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

ان الاطفال الفلسطينيين الذين ولدوا مع المأساة في عام ١٩٤٧ أصبحت اعمارهم الآن تناهز الثلاثين . والاطفال الذين كانوا في سن العاشرة أصبحوا في سن الأربعين ، والشباب الذين عاصروا المأساة أصبحوا الآن يعانون متاعب سنين الشيخوخة يعيشون في فقر مدقع تحت الخيام في معسكرات للاجئين يفترشون الأرض العارية ، ويلتحفون السماء الباردة . انها - بلاشك - مأساة أخرى من مآسي القرن العشرين ، مأساة الانسان الذي آلت منظمة الأمم المتحدة على نفسها لانقاذه من ويلات الحرب والحفاظ على حقوقه الأساسية وكرامته وقدره ، وبالإعجب ، فان الشعب اليهودي الذي عانى من مأساة مماثلة هو نفسه المتسبب في هذه المأساة الانسانية .

ان شعب فلسطين وجد على أرض فلسطين منذ ٣٠٠٠ عام قبل الميلاد . وقد غزا الاسرائيليون فلسطين ، أو أرض كنعان في عام ١٢٠٠ قبل الميلاد ، ولكنهم لم ينجحوا في احتلال البلاد بأكملها نتيجة لنضال الفلسطينيين في جنوب ووسط البلاد ، ونضال الفينيقيين الآباء الأول للبنانيين في الشمال ، للذود عن ديارهم ضد الغزاة المعتدين مما اضطر الاسرائيليين بعد فترة طويلة من الزمن الى الاقامة بسلام مع شعوب المنطقة . وقد جاء نص ذلك في الكتاب المقدس: (ثم تحدث بالانكليزية)

”أقام بنو اسرائيل بين الكنعانيين ، والحيتيين ، والعموريين وغيرهم من الشعوب، تزوجوا بناتهم وزوجوا بناتهم لابنائهم وعبدوا آلهتهم“.

(ثم واصل الحديث بالعربية)

وقد عاش الاسرائيليون والكنعانيون وغيرهم معا بسلام . وكون الاسرائيليون في هذه الفترة من الزمن مملكة دافيد ، التي استمرت لمدة ٨٠ عاما فقط ، انقسمت بعدها الى مملكتين ، مملكة اسرائيل في الشمال ، ومملكة يهودا في الجنوب . الى أن دمر الآشوريون مملكة اسرائيل في عام ٧٢١ قبل الميلاد ، ونقلوا شعبها الى خارج البلاد . أما مملكة يهودا فقد دمرها البابليون في عام ٥٨٧ قبل الميلاد ونقل أهلها الى بابل حيث انتهى بهذه السنة أي وجود للاسرائيليين في فلسطين .

ويقول السيد جورج فريدمان في صفحة ٢٦٦ من كتابه "نهاية الشعب اليهودي" مايلي :

(ثم تحدث بالانكليزية)

" ان هؤلاء الاسباط قد رحلوا الى القوقاز وارمينيا والى بابل ، بصفة خاصة ، ثم تلاشوا واختفى معهم الى الابد الشعب اليهودي بكل وجوده كمجتمع عرقي ، قومي وديني " .

(ثم واصل الحديث بالعربية)

أى ان وجود القبائل الاسرائيلية في فلسطين استمر لفترة ٦١٣ عاما فقط ، وليس ٤٠٠٠ سنة كما زعم المطفون الصهيينة ، فهل ستائة عام من الوجود الاسرائيلي في فلسطين تعطي الحق للصهاينة في التملك الابدى لارض فلسطين ؟ اذن ، وبهذا المنطق الاعوج فقد يسلم الصهاينة للعرب بالحق في التملك الابدى لارض اسبانيا التي بقي العرب فيها لمدة ٨٠٠ عام من الزمن .

لقد انتهى في عام ٥٨٧ قبل الميلاد - سيدى الرئيس - اى وجود للاسرائيليين فى فلسطين ، وحتى بداية القرن العشرين حيث بدأت هجرة بعض الطوائف الدينية اليهودية الى فلسطين ، وقد رحب العرب بهذه الهجرات اليهودية للعيش بسلام الى جانبهم في بلد السلام ، الى ان جاء وعد بلفور المشؤوم بمنطقه غير الشرعي ، والذي وعد الصهاينة بانشاء وطن لهم فى فلسطين .

لقد ضاعف من المأساة ، سيدى الرئيس ، انه بدلا من ان تطلب الامم المتحدة الى بريطانيا - دولة الانتداب وصاحبة وعد بلفور - اعطاء الفلسطينيين حقهم في الاستقلال وتقرير المصير انشأت الامم المتحدة دولة اسرائيل الصهيونية ضاربة بمبادئ واهداف الميثاق عرض الحائط ، ومتجاهلة احتجاجات اليهود الارثوذكسيين وغيرهم ، على خلق كيان مستقل لاسرائيل .

وقد استمرت دول اوربا الغربية ، والولايات المتحدة الامريكية في تأييد ومساعدة هذا الكيان الصهيوني ، رغم اعترافات الصهيونيين انفسهم بعروية فلسطين ، واقتبس هنا ما جاء على لسان الجنرال موسى ديان وهو يخاطب طلبة المدارس في حيفا :

(ثم تحدث بالانكليزية)

" لا توجد قرية يهودية واحدة في هذا البلد لم تشيد الى جانب قرية عربية ان قرية نحالال اخذت مكان قرية ناحلول العربية واخذت جيقات مكان جيقاتا ، وهلم جرا . "

(ثم واصل الحديث بالعربية)

وهناك امثلة كثيرة اخرى واخرى لا استطيع سردها هنا لضيق الوقت .
سيدى الرئيس ، ان الامم المتحدة تتحمل مسؤولية جسيمة امام التاريخ بتقسيمها ارض فلسطين الى دولتين عربية ويهودية حيث ان مبادئها واهدافها المنصوص عليها في الميثاق لا تسمح بانشاء ظروف من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين ، بل على العكس خلق ظروف ملائمة يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي ، فهل كان قرار الجمعية العامة لخلق اسرائيل ينطبق مع هذا المبدأ وخاصة في وقت كانت فيه دماء الابرياء في الحرب العالمية الثانية لم تجف بعد ، ولم يجف بعد الحبر الذى وقعت به الدول على ميثاق هذه المنظمة العالمية ؟ وهل خلق اسرائيل كان متلائما مع ما جاء في المادة الاولى من ميثاق الأمم المتحدة القائلة بان على الأمم المتحدة ان تتذرع بالوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية طبقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي . فهل من العدالة ان تحل جماعة من المستوطنين الاجانب محل شعب وجد على ارض ابائهم واجدادهم منذ الازل ؟

سيدى الرئيس لقد جاء ممثل اسرائيل في صباح يوم ١٨ من الشهر الجارى ليتكلم امامكم باسم اليهود ايهمنا كانوا والحقيقة ان استطيع ان يتكلم باسم الصهاينة فقط اما اليهود فهم لا يعترفون بدولة صهيون وقد جاء هذا على لسان الاف من اليهود الامريكيين والاوروبيين والشرقيين وغيرهم واقتبس :

(ثم تحدث بالانكليزية)

” ان الصهيونية هي نسخ كامل لليهودية ولا يمكن للدولة الصهيونية ان تمشـلـ

الشعب اليهودى ” .

(ثم واصل الحديث بالعربية)

ان الصهيونية فكرة سياسية هدفها تكوين دولة عميلة في قلب العالم العربي ، وان التشدد بالمبادئ الانسانية لحماية اليهود ما هي الا وسيلة مفضوحة من وسائل الصهيونية اريد بها التعديـة على من لا يعرف حقيقة هدفها .

سیدی الرئيس ، لقد جاء مندوب الصهاينة امامكم يتباكى من اجل الانسانية ، وهو يعرف تمام المعرفة بان الصهيونية تستر خلف المبادئ الانسانية والمبادئ الانسانية منها براء .
فعلى سبيل المثال لا الحصر ، وللذكرى : كان السيد فرانكلين دى روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية اثناء الحرب العالمية الثانية قد اقترح تهجير مائة وخمسين الفا من اليهود الى امريكا لانقاذهم من براثن النازية ، ولكن الصهيونية انفسهم رفضوا ذلك واجبروا رئيس الولايات المتحدة على التراجع عن اقتراحه لانهم على حد قولهم يريدون تهجير اليهود الى فلسطين بالرغم من عدم رغبة اليهود في الهجرة اليها . وقد تحدثت النيويورك تايمز في آنه بما نصه :
(ثم تحدث بالانكليزية)

” بالله ، لماذا يتعلق مصير كل هؤلاء الناس التعساء بفكرة اقامة دولة ؟ ” .

(ثم واصل الحديث بالعربية)

ان الناحية الانسانية لم تكن في اى وقت من الاوقات معيارا لتصرف الصهيونيين باعتراف كبار قادة الحركة السياسية الصهيونية الذين كانوا يكررون القول :

(ثم تحدث بالانكليزية)

" واذ لم يكن من بيننا ضحايا بعدد كاف ، فلن يكون لنا الحق في دولة مستقلة .
ان بقرة واحدة في فلسطين تعد اكثر اهمية من جميع اليهود في بولندا . ان الطاعنين في
السن سوف ينتظرون قدرهم . ليس لاي منهم اى اعتبار اقتصادى أو ادبي " .

(ثم واصل الحديث بالعربية)

هل هذه هي الانسانية ، التي جاء المندوب الاسرائيلي ليزرف عليها دموع التماسيح امامكم ؟
وهل الارض اكثر اهمية من حياة عشرات الالوف من اليهود ؟ وهل بقرة واحدة في فلسطين اكثر اهمية
من حياة جميع اليهود في بولندا ؟ وهل كان حائماً وايزمان انسانياً ، حين قال ، واليهود يساقون
الى غرف الغاز ، اثناء حكم النازية ، بانه يريد ان ينقذ مليونين من الشباب اليهودى فقط ، اما
الشيوخ فلينتظروا قدرهم ، لانهم ليسوا في الاعتبار من الناحية الاقتصادية والادبية .
اننا العرب نكن لليهود الحب والتقدير ، اننا نحترمهم ونؤمن بديانتهم ونقدس كتبهم —
اجدادهم هم اجدادنا ، وسلامتهم جزء من سلامتنا ، ولكن عجرفة و صلف هؤلاء الصهيونيين المستوطنين
الغزاة ، الذين جاءونا بعبادات وتقاليد لا نعرفها ، يتصرفون بسلوك لا انساني ، وكأنهم قد جاءوا
الينا من وراء الفضاء ، لزرع الفرقة بين الاخ واخيه ، والاب وابنه ، وبين اليهودى والمسلم والمسيحي ،
الذين ينتمون الى اصل عرقي واحد ، ويؤمنون باله واحد . ومع ذلك كله ، فقد سلم العرب بوجود
الاسرائيليين للعيش معهم بسلام في بلد السلام ، شريطة تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ، وسحب
القوات الاسرائيلية المعنوية من جميع الاراضي العربية المحتلة ، واحترام اسرائيل لحقوقه الثابتة الغير
قابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني ، والاعتراف بحقه في انشاء كيانه المستقل في وطنه .
سيدى الرئيس ان تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الغير قابلة للتصرف ،
قد سردت توصياتها ، بتقريرها المقدم اليكم ، وان على الامم المتحدة تأييدها ، واتخاذ الاجراءات
السريعة ، والكفيلة باعادة السلام الى الشرق الأوسط . ولعل فرص السلام اليوم سانحة أكثر من ذى قبل .
وانني ان اناشد باسم حكومة الجمهورية العربية اليمنية ، جميع اطراف النزاع الاصليين والمعنيين
الى اغتنام هذه الفرصة ، للعمل باخلاص من اجل السلام ، فانه ليحدونا الامل ، باعادة عقد مؤتمر
جنيف للسلام ، بحضور ومشاركة جميع الاطراف المعنية ، واننا لعلى يقين من ان فرص نجاحه كبيرة ،

فيما اذا توفرت حسن النية لدى الاسرائيليين ، في التوصل الى حل شامل وعادل في الشرق الاوسط .

السيد الميستيري (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : بعد ثلاثين عاما من ظهور المشكلة الفلسطينية ، ما تزال هذه المشكلة من مصادر القلق الرئيسي للمجتمع الدولي ، وهي بذلك تنشي* مركز توتر خطير في الشرق الاوسط يهدد السلم والأمن الدوليين . ومعنى ذلك ان قضية فلسطين تعتبر من أهم النقاط على جدول أعمال هذه الجمعية . ولهذا فمن الضروري ان تحل على نحو دائم ، اى عادل . وفي هذه الاعوام الثلاثين الاخيرة ، قد اتضح عدم جدوى محاولات فرض حل بالقوة . وبعد عدة احداث دبلوماسية وعسكرية ، فان خصوم الشعب الفلسطيني لم يستطيعوا التخلص من هذا الشعب ، وذلك بفضل نضاله الدائم الذى ذلل العقبات ، وحقق انتصارات كبيرة على الصعيد الدبلوماسي والسياسي والمقاومة المسلحة . لقد كان الكثيرون يعتقدون ان هذا الشعب اصبح مجرد شعب من اللاجئين ، يعيش على التصدق الدولي ، الا اننا نرى الآن هذا الشعب وهو يؤكد وجوده الوطني الواعي بشخصيته ، وانه قد عقد العزم على ممارسة كافة حقوقه ، بما فيها حقه في الوجود في بلاده التي كانت دائما وطنه ، ولممارسة حقه في تقرير مصيره وانشاء دولة حرة مستقلة .

ان اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، والتي تضم عشرين عضوا ، قد اكدت على طبيعة هذه الحقوق غير القابلة للتصرف ، وتونس دولة عضو في هذه اللجنة ، ومن هنا فانه ليس لها ان تشيد بأعمال هذه اللجنة ، ولكننا نريد فقط الاشادة بالسفير فال من السنغال ، الذى استطاع بمواهبه وموضوعيته وحماسة ان ينال اعجاب الجميع . لقد مارست اللجنة مهامها حرفيا ، ووفقا لروح القرار الذى صدر عن الجمعية العامة ، وقد حظيت هذه اللجنة بتأييد كافة الوفود باستثناء السيد ممثل اسرائيل ، الذى هاجمها بعنف وشوه الحقائق . ونحن آسفون لان في هذا الجو الذى نريد ان يكون جوهد* بناء ، نرى ان زميلنا الاسرائيلي ، قد سار في منهج سلبى ووجه للجنة وتوصياتها ، اتهامات لانها تريد على حد قوله تمزيق دولة اسرائيل وتفتيتها . وانني اقول ان هذا اتهام منافي للواقع ، ذلك لأن المندوبين قد تحققوا من ان التقرير يريد ان يخدم استقلال وأمن كافة دول المنطقة ، دون ان يستبعد من ذلك الدولة الفلسطينية

الجديدة ، وحققها في حدود آمنة معترف بها . والواقع ان اللجنة لا تنكر على اسرائيل حقها في الوجود ، ولكنها تنكر عليها الحق الذي تريد ان تمنحه لنفسها في ان تحتل وتسيطر على الشعوب المجاورة ، وأولها شعب فلسطين الذي تنكر اسرائيل وجوده .

أول عمل اسرائيل تعتبر ان اخلاء الاراضي العربية التي احتلتها في سنة ١٩٦٧ وجلاءها عنها ، يعتبر تمزيقا لراضيها . اذا كان ذلك هو مقصدها ، فان هذا يعني ان اسرائيل ترفض كليا قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين تشير اليهما دائما* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الالمانية)

والواقع أن التقرير لم يكن يقترح إنشاء دولة أو كيان فلسطيني الا في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بل أن قرار الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٧ قد أنشأ دولة اسرائيل ووضع لها حدودا واضحة . وعلى كل حال ، ففي رأينا أن كافة المفاوضات الجديدة يجب أن تقوم على أساس قانوني سليم ، وفقا لقرار ١٩٤٧ الخاص بتقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية .

ان رئيس جمهورية تونس السيد حبيب بورقيبة قد نادى بتلك المفاوضات على هذه الأسس منذ سنة ١٩٦٥ ، ولا يجب أن ينسب اليها ما لم نقله . اننا لا نطالب بعودة اسرائيل أولا الى حدود ١٩٤٧ ، كشرط أساسي للمفاوضات ، ولكننا نعتقد أن هذا القرار يعتبر منطلقا جيدا لمفاوضات بين الأطراف المعنية ، وبشكل خاص بين الاسرائيليين والفلسطينيين .

وكما شرح ذلك الرئيس بورقيبة ، أثناء مؤتمر صحفي في استانبول في ايار/مايو ١٩٦٥ ، عندما رد على سؤال وجهه له مراسلو الصحيفة الاسرائيلية "ماني" :
"ليس لاني زعيما عربيا يجب على أن أحدد كيفية حل قضية فلسطين ، فللفلسطينيين أن يقوموا بذلك بأنفسهم فنحن نريد ، بكل بساطة وسائل وحلول " .

وعندما تم الاعراب عن هذه الآراء هاجمها البعض ، بينما أثبت التاريخ والواقع أن هذه الأفكار ، أفكار تونس ورئيسها ، كانت ملائمة وأنها قد بدأت تنتشر . وبالطبع فان اسرائيل ، منذ البداية ، اعترضت عليها ، ذلك لأنها كانت لديها نوايا ازاء الفلسطينيين والعرب اتضحت في عدوان ١٩٦٧ .

والواقع ان اقتراحات السيد الرئيس بورقيبة قد جعلت اسرائيل في وضع حرج . وفي كتاب عرف باسم "تحدى الرئيس بورقيبة" وعنوانه بالانكليزية "البحث عن السلام في الشرق الاوسط" كتبه مؤلف اسرائيلي من أعضاء الكنيست السابقين اسمه صمويل مارلين ، ورد وصف طويل لحرج أحدهم القادة الاسرائيليين حيث كانت احاديثه حول السلام من أجل الدعاية فقط . انه يصف ترددهم حيث يقول :

(ثم واصل الحديث بالانكليزية)

" ان اتخاذ أي موقف قد كشف عن حجر الزاوية في سياسة اسرائيل : السلام

دون أى ثمن . ان هذا يبرهن على أن اسرائيل اما أنها غير راغبة واما أنها غير مستعدة للتخلي عن أى شيء أو التوصل الى حل وسط " .

(ثم واصل الحديث بالفرنسية)

ثم يضيف أخيرا :

(ثم واصل الحديث بالانكليزية)

" ان السبب في حرج الاسرائيليين أمام تحدى بورقييه يمكن تلخيصه على الوجه التالي : انه قدم حلا اجماليا يتكون من عنصرين . لقد أعجب الاسرائيليون بالاعتراف باسرائيل والتعايش السلمي ، ولم يعجبهم البعض الآخر ، كانوا خائفين من مجرد التفكير فيه : يجب التفاوض حول السلام على أساس تنازلات متبادلة " .

(ثم واصل الحديث بالفرنسية)

وفي ضوء هذا التحليل ، الذى كتب في ١٩٦٨ ، يفهم لماذا قام ممثل اسرائيل بفرض اقتراح بناءً ، ورد في التقرير ، وتحدث عن الماضي بدلا من أن يتحدث عن الحاضر ، مذكرا بأن العرب هم الذين رفضوا حل الأمم المتحدة الذى أنشأ اسرائيل ، مكررا انهم لم يرغبوا في الاعتراف بدولة اسرائيل في ١٩٤٧ وما الى ذلك .

لكن الدول العربية والفلسطينيين لم يخفوا بتاتا أنهم يعتبرون انشاء اسرائيل ظلما وجورا ، ولكنهم برغم ذلك مستعدون لتجاوز هذه المواقف السلبية والعمل من أجل السلام . . ولو انه لا يكون مثاليا لكنه مقبول . هل هذه النوايا متوفرة لدى اسرائيل ؟ هل هي مستعدة للتفاوض جديا على أساس قرارات الأمم المتحدة والجمعية العامة ومجلس الأمن ؟ هل هي مستعدة لكي ترد الأراضي التي احتلتها بالقوة ؟

٣٢٢ لم نسمع بتاتا أى مسؤول حكومي اسرائيلي يقدم اقتراحات محددة من أجل حل سلمي . ان السلام بيد ومفهوما مجردا بالنسبة للقادة الاسرائيليين . انهم يتكلمون عن الشروط وأساليب المفاوضات ولكنهم لا يتكلمون عنه كمنطلق للتوصل الى حل .

ما هو الجزء من فلسطين المحتلة بعد التقسيم الذى يريدون رده ؟ هل الجزء الذى أحتل قبل ١٩٦٧ أم بعد ١٩٦٧ أم أنهم لا يريدون رد أى شيء ؟ انهم لا يريدون التفاوض دون أية

شروط ، لانه كما قال السيد صمويل مارلين في الصفحة ٢٠٥ من كتابه " ان تشدد هم في عدم فرض شروط يعتبر شرطا مسبقا " .

اننا متفائلون لأنه يبدو أن المجتمع الدولي ، بما فيه العرب والاسرائيليون ، يمكن أن يجهد الخطر ، الذي يشكله بقاء المشكلة الفلسطينية ، على السلام والأمن الدوليين . ان حل هذه المشكلة يتوقف عليه ، في الواقع ، حل تلك القضية ، فهو العنصر الاساسي حيث لا يوجد شيء آخر يفرق مابين العرب وبين اليهود . وعلى عكس الخرافات الصهيونية ، فان التاريخ يدل على انه لم تكن هناك أية أحقاد تاريخية بين العرب وبين اليهود . ولأسف فان اليهود قد عانوا من المذابح وكانوا ضحايا للاضطهاد الذي نظم على مستوى واسع النطاق ، لكن ذلك لم يحدث في العالم العربي أو في العالم الاسلامي حيث تعتبر هذه المعاملة ، ببساطة ، غير مقبولة .

ان شعب فلسطين يجب أن يمارس حقوقه المقدسة ، الحق في الوجود ، والحق في الوطن ، والحق في الكرامة ، والحق في الاستقلال . ان اسرائيل يجب أن تفهم ذلك أكثر من أى طرف آخر . وبما أن ممثل دولة اسرائيل قد تحدث عن الاحترام المتبادل ، وعن اعادة عظمة الحضارة السامية المشتركة ، وأكثر من ذلك ، لقد أبدى رغبته في اتخاذ خطوة للأمام . لتكن هذه الخطوة هي الاعتراف بالشعب الفلسطيني وحقه في اقامة دولة حرة مستقلة على أراضي أجداده .

السيد بابولياس (اليونان) (الكلمة بالفرنسية) : في عدة مناسبات ، وعلى نحو

قاطع أعلنت اليونان أن مشكلة فلسطين تتبوأ مركز الصدارة في أزمة الشرق الأوسط أي انها ترتبط مباشرة بالأمن والسلام الدوليين . ومن ثم فان وفد اليونان أعرب ، في عدة مناسبات ، عن تضامنه وتعاطفه مع الشعب الفلسطيني ، ذلك الشعب الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من الأمة العربية ، التي تجمعنا بها علاقات صداقة تاريخية ، وتراث مشترك يمتد الى ماض عريق . وفي أحدث الفترات الأخيرة ، عندما أكدت الشعوب العربية حقوقها ، كان من الطبيعي أن تؤيد هـا اليونان .

وفي هذه المناسبة ، ينبغي أن نذكر بما قاله وزير خارجية اليونان ، أثناء المناقشة العامة ،

في مطلع هذه الدورة الحالية للجمعية العامة :

” أما فيما يتعلق بعلاقاتنا مع الدول العربية التي تجمعنا بها عدة روابط فانها سوف تتوثق في كافة القطاعات . ان ذلك يتيح لي الفرصة لكي أؤكد ، مرة أخرى ، أن موقف اليونان بشأن مشكلة الشرق الأوسط يستند الى مبادئ الميثاق ، وقبل كل شيء الى مبدأ تقرير المصير والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ” .

" ان هذه السياسة لم تفرضها الظروف ، بل أنها مسئلة من مبادئ ثابتة وهي أن الحق فوق كل تعسف ، وحق كل الشعوب في أن تكون لها شخصية مستقلة ، وحق كل الدول في حياة سلمية في حدود لا يمكن الاعتداء عليها . ومن ثم ، فإننا نشجب ضم الأراضي بالقوة ونطالب بشكل خاص بإخلاء كافة الأراضي العربية المحتلة . ونرى أيضا أن أي حل لمشكلة الشرق الأوسط يجب أن يأخذ في الاعتبار الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني".

اننا نعتقد أن المناقشات التي دارت في الدورة الثلاثين للجمعية العامة والتي أدت الى إصدار القرارين ٣٣٧٥ (د - ٣٠) و ٣٣٧٦ (د - ٣٠) ، اللذين أيدتهما اليونان والمناقشات الأخيرة في مجلس الأمن وكذلك المناقشات الحالية في هذه الجمعية - كل هذا يثبت بوضوح الأهمية الكبرى التي تتسم بها القضية الفلسطينية ويعتبر دليلا ، اذا كان الأمر يحتاج الى دليل ، لخطورة تلك المشكلة .

وأود أن أكرر في هذا الصدد موقفنا : أولا ، لا يجوز الاستيلاء على الأراضي بالقوة العسكرية ، ثانيا ، يجب أن تنسحب اسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، ثالثا ، يجب الاعتراف بالحقوق الشرعية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما في ذلك حق تقرير المصير وشخصيته الوطنية ، رابعا ، أن أي حل يجب أن يضمن سيادة واستقلال كافة دول المنطقة ، خامسا ، اننا نؤيد كافة الجهود الرامية للتفاوض من أجل التوصل الى تسوية عادلة سلمية دائمة في الشرق الأوسط وفقا للمبادئ السابق ذكرها بما في ذلك عقد مؤتمر السلام في جنيف مع مساهمة كافة الأطراف المعنية . وأود أن أذكر بأن اليونان قد صوتت لصالح القرارين ٣٣٧٥ (د - ٣٠) و ٣٣٧٦ (د - ٣٠) ، اللذين طلبت فيهما الجمعية العامة وجوب دعوة منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني للمساهمة في كافة الجهود والمداولات والمؤتمرات بشأن الشرق الأوسط التي تنعقد تحت رعاية الامم المتحدة على قدم المساواة مع كافة الأطراف الاخرى . وبصفة خاصة ، فان الفقرة ٣ من القرار ٣٣٧٥ (د - ٣٠) تنص على أنه يجب أن تتخذ كافة الاجراءات اللازمة حتى تستطيع منظمة التحرير الفلسطينية أن تشارك في أعمال المؤتمر وفي كافة جهود السلام الاخرى .

وثمة جانب آخر من المشكلة هو الذي أشير اليه في الفقرة ٢ (ب) من القرار ٣٣٧٦ (د - ٣٠) وهو بالتحديد ، عودة الفلسطينيين الى ديارهم والى ممتلكاتهم التي شردوا عنها واقتلعوا منها .

ان هذا الموقف اتخذته اليونان قبل صدور تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الوارد في الوثيقة (A/31/35) . ولكن هذا الموقف الذي اتخذناه ، في الواقع ، يتفق مع ما ورد في التقرير فيما يتعلق بتسوية المشكلة الفلسطينية . ومن ثم ، فنحن نعتقد أن عمل اللجنة وتقريرها يشكّلان مساهمة هامة في التوصل الى حل دائم لهذه القضية في اطار الأمم المتحدة وفقا للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن .

كما أن وفد بلادى يود أن يؤكد على أهمية اتخاذ مجلس الأمن بالاجماع للبيان الصادر في ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ بشأن الأوضاع في الأراضي العربية المحتلة . وفي هذا الاعلان فان مجلس الأمن قد أعرب عن قلقه وانشغاله بسبب الأوضاع الخطيرة السائدة حاليا في الأراضي العربية المحتلة بسبب بقاء الاحتلال الاسرائيلي . كما أن المجلس أبدى أسفه للاجراءات التي تتخذها اسرائيل لتغيير التشكيل الديموغرافي والطابع الجغرافي لهذه الأراضي وخاصة ما يتعلق باقامة مستوطنات هناك . كما أن المجلس أعرب عن أسفه لأن اسرائيل ماتزال تتجاهل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة .

وكما يسلم مجلس الأمن ، فان الموقف مازال متفجرا في الشرق الأوسط وهو يهدد على نحو خطير السلام الدولي والاستقرار في تلك المنطقة . وعلى كل حال ، فنحن نأمل أن الأطراف المعنية سوف تثبت حكمتها السياسية وتوفر الرغبة الصادقة لديها للتفاوض لأن هذه هي الشروط الأساسية التي لا مندوحة عنها للتوصل الى تسوية سياسية أساسية لمشكلة الشرق الأوسط والى سلام عادل ودائم .

السيد خان (بنغلاديش) (الكلمة بالانكليزية) : منذ حوالي ٥٠ عاما لم تكن هناك

مشكلة فلسطينية بل كانت هناك فلسطين وحدها ، وطن عربي ، يعيش فيه العرب بشكل مستمر لاكثر من ٢٠٠٠ عام . والآن ، ان الموقف السائد في فلسطين هو ، أساسا ، وضع غير شرعي وأمر واقع قائم على الاحتلال عن طريق القوة ، ذلك الاحتلال الذي لا يمكن قبوله . انه موقف ينتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويشكل وضعاً مشتعل لا يحتمل ، يمكن أن ينفجر دون سابق انذار في عمليات عنف وحرب . انه مايزال يشكل تهديدا خطيرا للأمن والسلم الدوليين .

مع ذلك ، فان لب المشكلة الفلسطينية يتميز ببساطته . هناك شعب حرم من تراثه الطبيعي واقتلع من جذوره بالقوة بواسطة الأجانب ويطلب تصويب هذا الظلم العظيم . انها مسألة سياسية

أساسا . كفاح شعب من أجل حقه في تقرير المصير ، وبلوغه حقوقه القومية المشروعة ، ان هـ—ذہ
المأساءہ قد تضاعفت عن طريق تشويه الحقيقة ومعالجة المشكلة على أنها ليست مشكلة سياسية وإنما
هي مشكلة إنسانية في المقام الأول .

خلال ٢٥ عاما تناولت الأمم المتحدة هذه المشكلة بطريقة تتسم باللامبالاة ، تجاهلت حقوق شعب فلسطين ووجوده ككيان مستقل ومركزه كشعب ، وقد عاملته بطريقة مشينة كلاجئين لا حول ولا قوة لهم مشردين يعيشون على الصدقات الدولية . ان الذين بقوا في الاقليم أصبحوا ضحايا لمزيد من الاحتلال غير الشرعي وفرضت عليهم صفة الرعايا من الدرجة الثانية تحت رقابة دائمة للاحتلال المسلح . ان موقفهم لم يكن سلبيا ، بل على العكس ، ففي السنوات الأخيرة انفجر هذا الموقف بطريقة عنيفة نتيجة للاجراءات الفردية التي اتخذتها اسرائيل لتغيير المركز الديموغرافي والثقافي والقانوني للأراضي التي احتلتها بشكل غير مشروع ، وعن طريق الانكار المنتظم لحقوق الانسان الأساسية .

ان الجمعية تجتمع اليوم في ظل دفعة جديدة وواضحة . وبعد ربع قرن من المداولات المشتتة والمتفرقة لمشكلة فلسطين ، فان الجمعية تعالج المشكلة برمتها بما في ذلك كافة الجوانب التاريخية والسياسية والقانونية . لقد اعترفت الجمعية بأغلبية ساحقة بحق الشعب الفلسطيني في تقديم وعرض قضيته والاشتراك في المداولات عن طريق ممثليه المعترف بهم ، أى منظمة التحرير الفلسطينية ، وهم الممثلون الذين حصلوا لهذا الشعب على ذلك الاعتراف وعلى العضوية الكاملة في مؤتمر عدم الانحياز ، والمؤتمر الاسلامي ، وجامعة الدول العربية . والأهم من ذلك أنه عن طريق اقرارها للقرار التاريخي رقم ٣٢٣٦ (د - ٣٠) والذي أنشئت بموجبه اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، فان الجمعية العامة قد وضعت الاطار العملي للتحرك المشترك نحو حل نهائي للمشكلة لا عن طريق المناهج المتناقضة والمتباينة ، ولكن عن طريق عملية تتسهم بالموضوعية والمشاركة البناءة .

ان هذه التطورات هي انعكاس للحقائق الأساسية للموقف ، وتجسيد للآراء التي تتمسك بها الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . انها تؤكد التفسيرات الكيفية التي حدثت في الشرق الأوسط ، وضرورة ايجاد تسوية ملحة لمشكلة تتأرجح بين السلم والمواجهة الخطيرة .

ان موقف حكومتي ، بالنسبة لقضية فلسطين ، كان موقفا ثابتا لا يشوبه أى لبس ، انه لا يقوم على الانتهازية السياسية ، بل يقوم على الاقتناع الثابت للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . كما أنه يقوم على التزامنا الدائم بقضية الشعوب المضطهدة أينما كانت ، تلك الشعوب التي تكافح لتحرير أنفسها من عبودية الاستعمار ، والعنصرية ، والعدوان والاستغلال . انها تجد جذورها في مثل هذا التسامح والاعتقاد بأن الرجال والنساء من كافة الأديان والجنسيات يستطيعون العيش سويا في وئام وبيئة من السلم والعدالة والمساواة . ومن هذه الزاوية الحيوية فاننا ننظر الى مشكلة فلسطين ، ونكرر تأييدنا التام لقضية الشعب الفلسطيني .

لذلك ، فقد درسنا — بعناية — التقرير الذي قدمته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . انها نهنيء رئيس هذه اللجنة ومقررها لتقدميهما الممتاز الذي اتسم بالاعتدال والتوازن العملي . اننا نؤيد الهدف الذي يرمي اليه السادة أعضاء اللجنة الذي

يعتقدون ، أن تنفيذ هذه التوصيات سوف :

"يشكل اسهاما في اطار الأمم المتحدة وتكملة للجهدود نحو اقامة سلام عادل

ودائم في المنطقة " (A/31/35, Para 58).

ان بنغلاديش تؤيد تماما توصيات اللجنة . اننا نعتقد أن البرنامج ذا المرحلتين الذي

يحكم عودة اللاجئين ، واقتراح تأمين ممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف في تقرير المصير للشعب

الفلسطيني سوف يشكل — كما قال السيد المقرر بلباقه

"تناولا تدريجيا سليما يتضمن اقتراحات بناءة وواقعية ، وسوف يقدم فرصا للسلام

وتصويبا للظلم ، وتلبية للتطلعات الشرعية ، وتخفيفا للمخاوف الحقيقية"

(A/31/P.V.66, P.26).

ان بنغلاديش تؤمن أن السلام ضروري لبقاء الانسانية ، ولكي يسود السلام يجب أن يقوم على

العدل . ان العدل يتطلب تصويب كافة الأعمال التي تخالف مبادئ الميثاق وخاصة أعمال العدوان ،

وانكار الحقوق الانسانية الأساسية ، وأهمها حق تقرير المصير لكافة الشعوب . وفي هذا الاطار ،

فان حكومتي تعتقد أنه لا غنى عن التسوية السلمية والعادلة والدائمة في المنطقة والتي ينبغي أن

تتضمن عودة الشعب الفلسطيني الى دياره ، واستعادة حقوقه وممتلكاته وممارساته الحرة لحقه في

تقرير المصير ، واخلاء واستعادة كافة المناطق التي احتلتها اسرائيل عن طريق القوة وبشكل غير

شرعي .

ان وفد بلادى يعتقد أن توصيات اللجنة قد مهدت السبيل الواقعي لبلوغ هذه الأهداف .

لقد حان الوقت للمجتمع الدولي كي يقوم بعمل شجاع واصرار وتفاؤل . ان أمام هذه الجمعية

اختيار واضح ، أمامها فرصة حاسمة لرسم طريق واقعي نحو سلام عادل ودائم بواسطة عمل موثبي

ومنسق ، وانها اذا فعلت في ذلك فسوف تفتح الباب لمزيد من النزاع وربما لانفجار عالمي .

ان بنغلاديش لواثقة من أنه اذا ما توفرت الارادة اللازمة فان اختيار السلام يستطيع

ويجب أن يسود .

السيد بن جلون (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) : منذ أن استولت القوات

الاسرائيلية على معظم الأراضي الفلسطينية في عام ١٩٤٨ فان المشكلة الفلسطينية قد عولجت أحيانا

من زاوية انسانية للتخفيف من وطأة معاناة اللاجئين الفلسطينيين ، وأحيانا أخرى في المناقشات العامة المتعلقة بمشكلة الشرق الأوسط . ومن ثم ، فان وفد بلادى مرتاح للغاية وهو يرى أن الجمعية العامة قد انتهجت طريقا كفيلا بالتوصل الى حل عادل ومنصف لقضية فلسطين ، وفي الوقت نفسه فانه يصحح الظلم الذي حاق بشعب فلسطين في عام ١٩٤٧ من جراء الأمم المتحدة نفسها .

والواقع ، انني يجب أن أشير الى أن الشعب الفلسطيني قد تبوأ مركز الطليعة بين الشعوب التي قامت بحركات تحرر وطني ، ففيما بين الأعوام ١٩٢٠ ، ١٩٣٩ شار هذا الشعب الباسل على السلطة المحتلة عدة مرات كان أهمها في عام ١٩٣٦ حيث استمرت ثورته أكثر من ستة أشهر واعتبرت أكبر حركة عصيان مدني شهدتها التاريخ المعاصر .

ولسوء الحظ ، فان هذا الشعب الذي ناضل ببسالة من أجل الاستقلال عانى من النتائج المشؤومة للمؤامرة التي كانت تستهدف بأن تنشأ على أرض فلسطين سيادة أجنبية جديدة . والواقع أن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني /نوفمبر عام ١٩٤٧ والخاص بتقسيم فلسطين قد اتخذ بالرغم من المعارضة الشديدة للأغلبية الساحقة من الشعب الفلسطيني ، كما أنه اتخذ في وقت كانت فيه أغلبية الدول الممثلة في الأمم المتحدة لها مفهوم خاص للحقوق المشروعة للشعوب ، فيما يتعلق بالاستقلال والسيادة الوطنية .

ان هذا القرار المفجع يعتبر ظلما صارخا ، ذلك أنه كان يمنح لليهود فلسطين ٥٦ في المائة من المساحة الكلية لفلسطين ، بينما كانوا لا يملكون الا ٦ في المائة منها فقط . ويمكن أن نضيف الى ذلك أن الدولة اليهودية التي أنشئت على هذا النحو المصطنع كانت ستضم سكانا عربا يربو عددهم على أكثر من السكان اليهود . اننا نعرف أنه عندما نجحت الصهيونية في عام ١٩١٧ في الحصول على وعد بلفور فان السكان من اليهود في فلسطين كانوا يمثلون ٨ في المائة تقريبا من مجموع السكان ، وذلك بالرغم من الجهود التي بذلها المستعمرون اليهود لتشجيع حركة الهجرة الى فلسطين ، ولم يكن يملك المستعمرون اليهود حينئذ سوى ٢٥ في المائة من الأراضي .

ومنذ ذلك الحين اتبعت اسرائيل سياسة تستهدف التصفية المادية والسياسية للوجود الفلسطيني وللكيان الفلسطيني حتى تحل محلها الكيان المصطنع للسكان اليهود الذين يقتلعون من مجتمعاتهم الأصلية بتعسف .

وقد فشلت هذه السياسة ، وبدا ذلك في الافق ، ونحن نرى أن السكان اليهود هم ضحايا هذه السياسة التي اقتلعتهم من بلادهم الى اسرائيل . وقد بدت تلك النتائج واضحة من الأرقام الخاصة بالهجرة الى اسرائيل والهجرة منها . وأريد أن أفتنم هذه الفرصة لأشير الى قرار عاهل بلادى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني الذى يتيح لكل مواطن يهودى مغربي أن يعود الى المغرب اذا كان قد هاجر الى اسرائيل تحت تأثير حملة منهجية للدعاية الزائفة ، وقد اعطيت التعليمات لكافة سفاراتنا وقنصلياتنا لتسهيل عودة مواطنينا اليهود الى المغرب . والاحتمال أن يعطاهم قد رعب بهذا القرار الملكي الذى سمح لهم بالعودة الى حياتهم الطبيعية داخل مجتمعاتهم الوطنية .

كما أن عاهل بلادى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني قد أعلن لبرنامج " نادى الصحافة " ولمسجلة اذاعة " اوروبا رقم ١ " ما يلي :

" اني أتمنى أن يعود يهود المغرب الى المغرب وخاصة اني لم أطلب منهم بتاتا أن يهاجروا من بلادى بل على العكس من ذلك " .

ان شعب فلسطين لم يعترف بتاتا بأنه هزم ، فقد قاوم بمشابعة واصرار واستطاع أن يقاوم قوى الشر . انه يؤمن بعدالة قضيته ، وقد قاوم القوة مرارا وحافظ على بقاءه بفضل ايمانه بعدالة قضيته وهو ايمان لا يتزعزع ، وهكذا مضت عشرات من الأعوام منذ خضع هذا الشعب للضغط حتى يتغلب عن وجوده وكيانه ، ولكنه غيَّب آمال أعدائه ، وأكد دأما حقه في الحياة فأعطى مثالا أثار اهتمام المجتمع الدولي ثم احترامه واعجابه .

وبالطبع فان القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في ١٩٧٤ تعتبر تعولا تاريخيا فسيح النار الى القضية الفلسطينية . بل ان ذلك في نظرنا ، تكريس للانتصارات التي احرزها الشعب الفلسطيني في كافة المجالات . كما أنها تمكس بدقة المعايير الجديدة لتطور الأوضاع في الشرق الأوسط ، وهي تمثل أيضا خطوة أولى اجتيزت نحو اصلاح المظالم التي عاناها الشعب الفلسطيني منذ أن اتخذت الجمعية العامة قرارها الممتاز في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ .

والواقع ان اعضاء طابع دولي قانوني على الكيان الفلسطيني لا يعني بتاتا أن هذا الكيان لا يوجد الا منذ صدور هذه القرارات ، بل انه كيان تاريخي وجد منذ آلاف السنين واحتفظ بطابعه بالرغم من أن الغزو الصهيوني حاول أن يطمس معالمه وأن يخفيه من على وجه الأرض .

وعندما انعقد مؤتمر القمة في الرباط في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ ، وبناء على مبادرة عاهل بلادي صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ، فان رؤساء الدول العربية قد ابرزوا الدور الهام الذي تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية واعترفوا بها بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ومنذ ذلك الحين ، فان منظمة التحرير الفلسطينية قد أصبحت المتحدث والناطق بلسان الشعب الفلسطيني في كافة المحافل الدولية . ولا يمكن أن يشك في ذلك أحد .

ان الاعتراف الدولي المتزايد بمنظمة التحرير الفلسطينية وانضمامها الى عدة محافل دولية وانتخابها عضوا بلجنة التنسيق للدول غير المنحازة ، كل ذلك قد أبرز الدور الذي تضطلع به هذه المنظمة في محفل الامم . ومن ثم فانه يلبي لي أن أعرب عن ارتياح وفد المغرب ، ان يرى السيد قديمي رئيس الادارة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية واعضاء وفده يسهمون في مناقشاتنا على نحو بناء ايجابي .

ان وفد المغرب يود الآن أن يشيد بالجهود التي بذلتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وبشكل خاص رئيسها أخني وصديقي السفير فال من السنغال ، الذي بذل جهودا لا تكل حتى يبرز الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . والواقع أنه في كلمة رائعة ، لم يعرض فقط على الجمعية المشكلة الفلسطينية منذ نشأتها بل أنه استخلص النتائج الكفيلة بالتوصل الى حل عادل دائم .

نحن نوجه أيضا تهانينا الحارة لكافة أعضاء اللجنة للموضوعية وعدم التحيز اللذين يتسم بهما التقرير الذي أكمل الجهود التي بذلتها الامم المتحدة من أجل إعادة تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني .

ان وفد المغرب قد درس بأكبر قدر من الاهتمام هذا التقرير الذي وجدناه يتسم بالحكمة والاعتدال ، ونحن نوافق على خطواته التوجيهية وبرنامج عمله .

لقد لاحظنا بارتياح النتائج التي تؤكد أن حل المشكلة الفلسطينية يعتبر الشرط الوحيد الذي لا غنى عنه لكل تسوية لمشكلة الشرق الأوسط . وقد وجه التقرير الاهتمام الى خطورة السياسات

التي تقوم بها اسرائيل لضم الاراضي والمستوطنات التي تقيمها لتحقيق هذا الغرض في الاراضي العربية التي تحتلها . ان اللجنة تعرف أن هذه السياسة سوف تعقد الأوضاع ، ومن ثم ، فقد طلبت من اسرائيل أن تكف عن اقامة المستوطنات .

وأريد بالاصالة عن وفد المغرب ، أن أعرب للسيد الامين العام . عن شكرنا الحار لجهوده الدائمة الداعية من أجل تطبيق القرار الخاص بدعوة منامة التحرير الفلسطينية للمساهمة في مناقشات مجلس الامن على قدم المساواة مع كافة أعضائه . ونحن أيضا نصرّب عن أملنا في أن مجلس الامن والجمعية العامة سوف يأخذان في الاعتبار التوصيات التي أعربت عنها اللجنة حتى تتبلور في الواقع الوسائل التي تسمح لشعب فلسطين بأن يمارس حقوقه غير القابلة للتصرف .

انه لا يمكننا الا أن نأسف بشدة لتشدّد وفارسة اسرائيل في معالجتها لهذه القضية ، ونحن نشجب بكل حزم تلك السياسة التي تريد أن يظل شعب فلسطين يعاني من نير الظلم وأن يعيش في منفى دائم . ان اسرائيل بعد أن احتلت فلسطين لم تكف حتى هذا اليوم عن متابعة الفلسطينيين في كل مكان وكلما اتاحت لها الفرصة ، ومطاردتهم عن طريق الفارات ، والهجوم ، وطرد القادة ، والقتل ، والاخذ تطاف ، والتعذيب فلم تقف عند أي عمل في هذا الصدد .

ان المغرب يعتبر أن هذه المأساة التي ما تزال مستمرة في الشرق الأوسط ، في الوقت الذي يحتضر فيه الاستعمار في قلاعه الأخير ، تعتبر تحديا لكافة الشعوب المحبة للحرية . لهذا ، لا يمكن أن نقبل هذه الظاهرة الاستعمارية التي تتخذ مظهر سياسة احتلال صريحة ، وسياسة ضم وتوسيع في الاراضي والتي تمارسها اسرائيل .

في أرض ، تلك الأرض هي أرض السلام المقدسة والتي عرفت منذ قرون طويلة التسامح الديني والتعايش بين مختلف المجتمعات ، أقول من القريب أن نشهد هذه المظاهر المتناقضة في مثل هذه الأرض من عدم احترام للقيم يتبلور في أنانية رجعية وتعصب ديني .

لقد لاحظنا ببعض الارتياح انه في (١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦) اتخذ مجلس الأمن باتفاق الرأي ، قرارا أعرب فيه عن قلقه العميق واهتمامه البالغ بالأوضاع السائدة في الأراضي المربية المحتلة ، وأسفه لتصرفات السلطات الاسرائيلية التي تتحدى كافة القرارات الصادرة عن منامتنا . ان المغرب ، قد اشترك في مناقشات مجلس الأمن ، وهو يرحب بالبيعة الحال بهذا القرار الذي اتخذ بالاجماع من قبل المجلس ، والذي أثبت ووضح خطورة الأوضاع وبيعة الأعمال التي ترتكبها اسرائيل .

يجب أن نقر أنه خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة لم يكف الشعب الفلسطيني عن معاناة كافة أنواع الآلام التي فرضها عليه المحتل الاسرائيلي . فقد أدت هذه الأوضاع الى انشاء بؤرة توتر ، دائمة الخطورة على السلم والأمن الدوليين . وحتى اليوم فان منامتنا ، كما أشرت ، كانت ، قبل كل شيء ، تحرص على التخفيف من وطأة معاناة الفلسطينيين بينما كان يجب عليها أن تتخذ الاجراءات الفعالة لمعالجة المشكلة من جذورها . ان الفلسطينيين لا يريدون أعمال البر الدولي ، التي لا تعتبر علاجا لمشاكلهم . لقد حان الأوان لهم ليمارسوا حقوقهم غير القابلة للتصرف بما في ذلك الاعتراف بالهوية الوطنية للفلسطينيين .

ان هوية شعب لا يمكن أن يتم بشأنها أى تفاوض أو حلول وسط . ومن ثم فنحن نؤمن بأن أية محاولة لاعتبار الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني كموضوع للتفاوض سوف يحكم عليها بالفشل . ان الحل الوحيد يكمن في عودة الشعب الفلسطيني دون شرط الى دياره حيث يجب أن تضمن له ممارسة سيادته واستقلاله . ويقع على الأمم المتحدة ، التي اعترفت للشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف ، أن تدعم هذا الاعتراف بنزارة سليمة ملائمة لحل ينصف الفلسطينيين . ان تحقيق هذا الحل ، في الظروف الحالية المواتية ، هو المهمة الملحة الضرورية ، التي تقع على المنامة والا فسوف توجد أوضاع أشد تفجرا لا تعرف نتائجها من الناحيتين الانسانية والسياسية .

ومن ثم فانه يجب أن تحترم قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذا الموضوع ، ويجب أن تؤخذ في الاعتبار نتائج اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، والاجراءات التي اقترحتها منامة الوحدة الافريقية ، وحركة عدم الانحياز ، لأن هذه الاجراءات تعكس اهتمامنا المشترك المشروع بأن نخرج من الجمود الذي اتسم به موقف الأمم المتحدة ازاء هذه المشكلة الخطيرة .

تعتقد المملكة المغربية أن إسرائيل لا يمكن أن تنكر إلى الأبد وجود الشعب الفلسطيني ، لأن كل سلم حقيقي دائم لا يمكن أن يسود دون حل القضية الفلسطينية . ومن ثم فإن وفد المغرب يؤمن بأن مناهة التحرير الفلسطينية يجب أن تشترك في كافة الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تبحث مشكلة الشرق الأوسط .

ان جهود المجتمع الدولي يجب أن تتركز دائما على جوهر المشكلة حتى تعاد إلى الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف . لكن ، ريثما تتم هذه التسوية التي لا مفر منها ، فاننا نعتقد أنه من واجب المجتمع الدولي أن يضغط على إسرائيل ، لكي يمنعها ، بشكل خاص ، من أن تواصل سياستها التي تريد بها تشويه التراث الوطني الأصيل للشعب الفلسطيني ، والتي تهدف إلى تغيير المعالم الديموغرافية والطبيعية للأراضي العربية المحتلة .

ان مناهة التحرير الفلسطينية ، كما تعرفون جميعا ، قد قدمت الدليل الملموس لنضجها السياسي عندما اضالحت كلية بمسؤولياتها التاريخية في البحث الجدي عن تسوية سياسية . ان تصريح السيد قدومي ، رئيس الادارة السياسية لمناهة التحرير الفلسطينية ، في هذه الجمعية العامة الموقرة قد أثبت بقوة أن الشعب الفلسطيني ، قد عقد العزم على استعادة حقوقه في الوجود الوطني ، ولكنه في الوقت نفسه يتطلع إلى المستقبل ، لأنه يريد أن يعيش في جو يسوده السلم ، والعدالة والتسامح .

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ٠٥